



منظمة الأقطار
العربية المصدرة
للبنترول (أوابك)

ملخص تقرير معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة

مراجعة سوق الغاز الفصلية – العدد 33 - يوليو 2026

خبير صناعات غازية – أوابك

إعداد المهندس وائل حامد عبد المعطى

مراجعة سوق الغاز الفصلية - العدد 33 - يوليو 2026

إعداد المهندس/ وائل حامد عبد المعطي- خبير صناعات غازية

أولاً: سوق الغاز العالمي – استمرار الضغوط على إمدادات الغاز الطبيعي المسال

دخل سوق الغاز العالمي الربع الثالث من عام 2026 مع استمرار تداعيات الصراع الأمريكي-الإيراني وعدم نجاح الهدنة التي أعلنت في يونيو في فتح مسار دبلوماسي مستدام. وقد أدى ذلك إلى استمرار حالة عدم اليقين بشأن عودة إمدادات الغاز الطبيعي المسال من منطقة الخليج، وبالأخص من دولة قطر ودولة الإمارات، حيث أصبحت سلامة الملاحة عبر مضيق هرمز العامل الأكثر حسماً أمام استئناف التدفقات على نطاق واسع. كما أبرزت حادثة تعرض ناقلة الغاز الطبيعي المسال التابعة لشركة "ناقلات" القطرية في 7 يوليو إلى هجوم، المخاطر الفعلية التي تواجه السفن والأطقم البحري في المنطقة. ويرى التقرير أن احتمالات استئناف الإمدادات الخليجية بكامل طاقتها قبل بداية موسم الخريف أصبحت محدودة، وهو ما أبقى السوق العالمية في حالة من المحدودية النسبية في الإمدادات، رغم النمو المستمر في إمدادات الغاز الطبيعي المسال من أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا والمكسيك).

ثانياً: مستويات مرتفعة للأسعار العالمية، ولكن مع احتمال تصحيح قوي

ظلت أسعار الغاز الأوروبية والآسيوية مرتفعة ومتقلبة خلال الربع الثاني، حيث ارتفع سعر الغاز حسب مؤشر TTF من نحو 13.5 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في منتصف أبريل إلى أكثر من 17.5 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في منتصف مايو، قبل أن يتراجع إلى نحو 13.5 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في نهاية شهر يونيو. وبالمثل، تحركت أسعار الغاز الطبيعي المسال في شمال شرق آسيا في الاتجاه نفسه. وفي نهاية الربع الثاني، بلغ سعر TTF لتسليم الربع الثالث نحو 14.30 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وتعكس هذه الأسعار استمرار تقلص إمدادات الغاز المسال من الخليج، وقوة الطلب الآسيوي، واحتياجات أوروبا المتزايدة لإعادة ملء المخزونات. وفي المقابل، فإن عودة إمدادات قطر والإمارات بصورة واسعة يمكن أن تؤدي إلى انخفاض سريع في الأسعار الآجلة، بينما قد يؤدي استمرار توقفها إلى ارتفاع جديد في الأسعار مع بداية الربع الرابع.

ثالثاً: سوق الغاز الطبيعي المسال: آسيا تنافس أوروبا على الإمدادات المرونة

أدت محدودية نمو الإمدادات في سوق الغاز الطبيعي المسال إلى زيادة المنافسة بين أوروبا وآسيا على الشحنات في السوق الفورية، حيث تمكن المشترون الآسيويون في عدد من الحالات من دفع أسعار أعلى من المشترين الأوروبيين، ما أدى إلى تحويل بعض الشحنات بعيداً عن أوروبا. وكان ارتفاع الطلب على الغاز لتوليد الكهرباء لأغراض التبريد أحد أهم العوامل وراء نمو الطلب الآسيوي، خصوصاً مع ارتفاع درجات الحرارة وتنامي ظاهرة النينو El Niño. بيد أنه من الملفت استمرار الطلب على الغاز المسال رغم ارتفاع الأسعار في عدد من الأسواق النامية مثل الهند، وبنغلاديش، وتايلاند، وفيتنام، والفلبين، بينما بقيت الصين وبعض كبار المستوردين في شمال شرق آسيا أكثر تحفظاً نحو الشراء بأسعار مرتفعة. ويشير ذلك إلى أن مرونة الطلب ليست متساوية بين الأسواق، وأن قطاع الكهرباء والتبريد أصبح عاملاً رئيسياً في تحديد الطلب الهامشي على الغاز المسال خلال أشهر الصيف .

رابعاً: أزمة إعادة ملء المخزونات تتفاقم في أوروبا

تتمثل أهم نتيجة في المراجعة الفصلية بالنسبة لأوروبا في أن إعادة ملء مخزونات الغاز أصبحت أكثر صعوبة بشكل واضح. فقد أنهت أوروبا الربع الثاني من عام 2026 بمخزونات بلغت نحو 52.1 مليار متر مكعب في الأول من يوليو، مقارنة بـ 62.7 مليار متر مكعب في التاريخ نفسه من عام 2025، وأقل بنحو 30 مليار متر مكعب من مستوى نهاية يونيو 2024 البالغ 82.4 مليار متر مكعب. وفي الوقت نفسه، انخفضت كميات الغاز المسال التي تم ضخها إلى الشبكة الأوروبية بمقدار 4.65 مليار متر مكعب على أساس سنوي. ويعود ذلك إلى ارتفاع الأسعار، والمنافسة الآسيوية على الشحنات، وعدم اليقين بشأن عودة إمدادات الخليج، وهي عوامل مترابطة أدت إلى تباطؤ عملية التخزين.

ويرى تقرير وكسفورد أن الاتحاد الأوروبي يواجه تحدياً كبيراً خلال ما تبقى من موسم الحقن، وأن تحقيق هدف امتلاء المخزونات بنسبة 90%، الذي يعادل نحو 96 مليار متر مكعب، أصبح غير مرجح. كما يبدو أن تحقيق الهدف الأكثر مرونة عند 80%، أي نحو 85 مليار متر مكعب، غير قابل للتحقيق. وحتى الوصول إلى مستوى 75%، أي نحو 80 مليار متر مكعب، أصبح تحدياً. ويقدر التقرير أن المخزونات قد

تقرب من 70% فقط، أو نحو 75 مليار متر مكعب، بحلول الأول من شهر نوفمبر. وسيؤدي هذا المستوى المنخفض إلى زيادة اعتماد أوروبا على واردات الغاز الطبيعي المسال خلال شتاء 2026/2027، وزيادة تقلبات الأسعار، فضلاً عن خلق حاجة أكبر لإعادة ملء المخزونات خلال صيف 2027.

خامساً: إمدادات خطوط الأنابيب إلى أوروبا تشهد استقرار نسبي مع تراجع الدور الروسي

شهدت واردات أوروبا عبر خطوط الأنابيب ارتفاعاً طفيفاً على أساس سنوي خلال الربع الثاني. واستقرت الإمدادات الروسية عبر خط أنابيب "ترك ستريم" عند نحو 3.7 مليار متر مكعب، وهي مستويات متقاربة مع الربع الثاني من 2025، نتيجة استمرار الإمدادات بموجب عقود طويلة الأجل مع سلوفاكيا والمجر واليونان. إلا أن هذه التدفقات مرشحة للتراجع في الربع الأول من 2027 بعد انتهاء عقد Gazprom مع شركة DEPA اليونانية في نهاية 2026. وفي المقابل، ارتفعت إمدادات النرويج إلى أوروبا بشكل طفيف، بينما سجلت إمدادات شمال أفريقيا نمواً أكثر وضوحاً، ولا سيما عبر خط "ميدغاز" إلى إسبانيا، الذي وصلت تدفقاته إلى مستويات تقرب من كامل طاقته. كما ارتفعت إمدادات الجزائر إلى إيطاليا عبر خط "ترانس ميد"، وإن ظلت أقل من طاقة الخط بسبب محدودية القدرة الإنتاجية الجزائرية.

سادساً: استقرار نسبي في الطلب الأوروبي على الغاز رغم ارتفاع الأسعار

لم تؤد الحرب على إيران، وارتفاع الأسعار خلال النصف الأول من 2026، إلى انخفاض كبير في الطلب الأوروبي على الغاز، وهو ما يؤكد محدودية استجابة الطلب للأسعار في القطاعات الرئيسية. حيث شهد الطلب الأوروبي ارتفاعاً بنسبة 2.3% على أساس سنوي خلال الربع الثاني 2026. والذي يعود إلى الطلب على الغاز في قطاع الكهرباء نتيجة تغير إنتاج الطاقة المتجددة والطاقة الكهرومائية والنوية. وبالنسبة لصيف 2026، سيصبح قطاع الكهرباء المنافس الرئيسي للغاز المتاح لإعادة التخزين، بينما يظل الطلب في القطاعات الأخرى ضعيفاً نسبياً إلى أن يبدأ موسم التدفئة في الربع الرابع.

سابعاً: التوقعات – سوق مقيدة خلال بقية صيف 2026

تتوقع المراجعة الفصلية استمرار قيود نمو الإمدادات في سوق الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الثالث، نتيجة تزامن احتياجات أوروبا لإعادة ملء المخزونات مع ارتفاع الطلب الآسيوي على الغاز لتوليد الكهرباء والتبريد. وإذا استمرت إمدادات الخليج في الانخفاض، فإن ذلك سيؤدي إلى استمرار الأسعار المرتفعة وإبطاء وتيرة التخزين الأوروبي. كما ستؤثر أعمال الصيانة المعتادة في حقول الغاز في النرويج خلال سبتمبر على إمدادات خطوط الأنابيب إلى أوروبا، في وقت ستظل فيه مستويات الطلب الآسيوي خلال يوليو وأغسطس عاملاً مهماً، خصوصاً مع استمرار موجات الحر. وتشير هذه العوامل مجتمعة إلى أن السوق ستظل حساسة للغاية لأي تغير في الإمدادات أو الطقس أو الطلب الآسيوي .

ثامناً: الاستنتاجات الرئيسية

تكشف نتائج المراجعة الفصلية أن المشكلة الرئيسية في سوق الغاز الأوروبية لم تعد مجرد ارتفاع الأسعار، وإنما صعوبة تأمين الكميات اللازمة لإعادة ملء المخزونات قبل شتاء 2027/2026. فقد أدت أزمة إمدادات الغاز الطبيعي المسال من الخليج، بالتزامن مع قوة الطلب الآسيوي، إلى تحويل جزء من الشحنات الفورية بعيداً عن أوروبا، بينما لم يكن نمو الإمدادات البديلة كافياً لتعويض النقص نتيجة الحرب على إيران.

وتتمثل النتيجة الأكثر أهمية في أن أوروبا قد تدخل شتاء 2027/2026 بمخزونات تقترب من 70% فقط من طاقتها بدلاً من المستويات السنوية المستهدفة عند 80-90%. وهذا يعني اعتماداً أكبر على واردات الغاز الطبيعي المسال خلال الشتاء، وحساسية أعلى للأسعار والطقس، فضلاً عن انتقال جزء من المشكلة إلى صيف 2027 عندما ستحتاج أوروبا إلى جهود أكبر لإعادة بناء مخزونها .

وبالتالي، فإن مسار إمدادات الغاز المسال من الخليج، ومستوى المخزونات الأوروبية، والطلب الآسيوي، ونمو الإمدادات خرج الخليج ستكون المتغيرات الأربعة الأكثر أهمية في تحديد اتجاهات السوق خلال النصف الثاني من 2026. وإذا عادت إمدادات قطر والإمارات بسرعة بعد إعادة فتح مضيق هرمز، فمن المرجح أن تتعرض الأسعار لضغوط هبوط قوية، بينما سيؤدي استمرار توقف الإمدادات حتى الشتاء مع دخول أوروبا الموسم بمخزونات منخفضة، إلى ارتفاع الأسعار وزيادة تقلباتها بصورة ملحوظة .